Distr.
GENERAL

E/CN.4/1987/27/Add.2
13 January 1987
ARABIC
Original: ENGLISH/RUSSIAN

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثالثة والأربعون

البند ١٦ من جدول الأعمال الموءقت

تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها .

الاراء والمعلومات المقدمة من الدول الأطراف
وفقا لقرار اللجنة ١٩٨٦/٧

مذكرة من الأمين العام

الردود الواردة من الدول الأطراف

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

GE.87-10041

[الأصل : بالروسية]
[٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦]

يعتبر الفصل العنصرى أبلغ شكل فاضح وشرير وقاس من أشكال العنصرية ، ارتقى به النظام العنصرى في جنوب افريقيا الى مستوى المبدأ الدستورى والسياسة المنتهجة . والفصل العنصرى الذى أدانته الأمم المتحدة بوصفه جريمة في حق الانسانية يشكل خطرا على حرية واستقلال الشعوب الافريقية وتهديدا للسلم الدولي

ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يريان ، بهدى من المبادىء الديمقراطية والانسانية ، ان القضاء على سياسة الفصل العنصرى تمثل هدفا من أهدافهما ذات الأولوية .

وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدين باستمرار وبحزم سياسة وممارسة الفصل العنصرى المتوخاة من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وفي عام ١٩٨٦ وحدها ، تم الاعراب عن هذا الموقف في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على نظام جنوب افريقيا العنصرى وفي المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمسألة ناميبيا ، والدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، والدورة الثانية والاربعين للجنة حقوق الانسان واجتماعات الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

واستمرار وجود نظام الفصل العنصرى ، والاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا والعدوان الذى تستهدف له الدول الافريقية المجاورة ، أعمال نابعة من تحدى العديد من مقررات الأمم المتحدة ومطالبات المجتمع الدولي . وهذه الأعمال يمكن تفسيرها بالرجوع الى الدعم المباشر الذى يحظى به نظام بريتوريا من قبل أشد الدوائر الامبريالية رجعية في البلدان الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة . وهذه الدوائر تقوم بعرقلة تطبيق الجزاءات الشاملة والالزامية التي فرضها مجلس الأمن على العنصريين في بريتوريا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

والدول الغربية تستخدم شتى الوسائل بما في ذلك الشركات عبر الوطنية التي تسيطر عليها ، لا لدعم نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا فحسب بل ولشد أزره في الميادين السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية ، والميدان النووى كذلك . وكما سبق ان لوحظ في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي فان الشركات عبر الوطنية الاحتكارية الامريكية عادة ما تقبل راغبة ان تكون أداة لهيمنة الدول وخادمة لاشباع نهم القوى الحاكمة في ذلك البلد .

وتفيد المعلومات التي قدمتها الأمم المتحدة ان حوالي ١٠٠ ١ شركة من الشركات عبر الوطنية والشركات التابعة لها - وهي بالأساس شركات أمريكية وبريطانية وألمانية غربية الى جانب شركات مقارها في سويسرا واستراليا وكندا وفرنسا وهولندا وايطاليا وبلجيكا وغيرها من البلدان الغربية ، هي حاليا عاملة في جنوب افريقيا . ويقدر مجموع الاستثمارات الغربية في جنوب افريقيا بمبلغ ٣٥ مليار دولار . والاستثمارات الرأسمالية من جانب البلدان الغربية تساعد نظام الفصل العنصرى على البقاء اقتصاديا برغم ما يعانيه هذا النظام من نواحي العجز المتزايد في ميزان مدفوعاته . وتمثل هذه الاستثمارات قرابة ثلث النمو الاقتصادى لجنوب افريقيا وتبرر نفقاته العسكرية التي لا سابق لها . والبلدان الغربية تتحايل على حظر الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا . بل ان جنوب افريقيا نفسها ، بفضل مساعدة الغرب ، أصبحت من أكبر البلدان المصدرة للأسلحة وتعتزم الزيادة في صادراتها بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات الخمس القادمة .

وهناك خطر جدى يتهدد استقلال افريقيا والسلم العالمي ويتمثل في طريقة تعاون القوى الغربية واسرائيل والشركات الاحتكارية التابعة لهما مع جنوب افريقيا في الميدان النووى ومساعدة نظام بريتوريا على بناء قوته النووية •

والشركات عبر الوطنية عاملة في كافة الفروع الصناعية تقريبا في جنوب افريقيا وتلعب دورا طليعيا في مجالات مثل التعدين والالكترونيات والمواد الكيميائية والنفط • ويتم تزويد افريقيا من الخارج بما لا يقل عن ثلاثة أرباع احتياجاتها من الوقود وذلك من طرف من يحمي نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ويتواطأ معه في الغرب • فالجماعة الاقتصادية الاوروبية على سبيل المثال لا تفرض أى حظر على توريد منتجات النفط المكرر الى جنوب افريقيا • و " التدابير التقييدية " التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا تمنع بأى شكل من الأشكال تجار النفط من التعامل مع جنوب افريقيا •

ووردت مؤخرا تقارير تفيد " انسحاب " شركات عبر وطنية لبعض القوى الغربية بما فيها الولايات المتحدة من جنوب افريقيا • طبعا ، فالنضال المتزايد ضد الفصل العنصرى في هذا البلد من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم الاستقرار الاقتصادى لنظام بريتوريا الذى تردى نتيجة للمغامرات العسكرية ضد الدول الافريقية المجاورة ، وشن حرب انتقامية بالأساس ضد ناميبيا ، عوامل تثير مخاوف الغرب على مصير استثماراته وحظوظه في تحقيق أرباح عالية • ومع ذلك فحتى هذه الشركات تعتزم المحافظة على علاقات وثيقة مع مؤسساتها السابقة في جنوب افريقيا • اذ مازالت مليارات الدولارات ، لاسيما من الولايات المتحدة ، مربوطة باستثمارات ثنائية وقروض مختلفة • وهذا لا يترجم عن أى اتجاه جديد انما هو مجرد " الانسحاب التكتيكي " • وسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في " التعامل البناء " تجاه النظام العنصرى لجنوب افريقيا تستخدم في حد ذاتها كضمانة لصالح الامبريالية •

ان بعض القوى الغربية تتجاهل النداءات المتكررة التي وجهتها مباشرة الى هذه الدول الجمعية العامة لاتخاذ خطوات فورية وفعالة لوقف كافة أشكال التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية أو النووية والامساك عن اقامة أى تعاون مع النظام تحديا للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية •

وحكومات هذه البلدان لم تتخذ حتى الآن اجراءات تشريعية وادارية فعالة وغيرها ضد من يخضع لولايتها من مواطنين أو هيئات تملك أو تدير مؤسسات لاسيما في جنوب افريقيا ، ينافي نشاطها مصالح السكان الافريقيين الأصليين ، بغية انهاء هذا النشاط ومنع المزيد من الاستثمارات الضارة بمصالح السكان الاصليين • علاوة على ذلك ، فان هذه الحكومات لا تتقيد بمقررات الأمم المتحدة القاضية بالتخلي عن الاستثمار في جنوب افريقيا واتخاذ تدابير فعالة ضد الشركات النفطية المعنية بغية انهاء توريد النفط والمنتجات النفطية الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا •

وقد أدانت الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والأربعين ، بقرارات اشتركت في تقديمها جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ولاسيما القرار ٣٥/٤١ ، ادانة مباشرة سياسة " التعامل البناء " و " الربط " التي تتبعها الادارة الأمريكية ودعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الى اعادة تقييم موقفيهما وتيسير تطبيق الجزاءات الشاملة والالزامية التي فرضها مجلس الأمن على النظام

العنصرى في جنوب افريقيا • وقد أعربت الجمعية العامة عن شديد قلقها لاستمرار انتهاك حظر الأسلحة الالزامي الذى اعتمده مجلس الأمن بقراره ٤١٨ (١٩٧٧) وكذلك التعاون النووى من جانب بعض الدول الغربية واسرائيل مع النظام العنصرى القائم في جنوب افريقيا • وقد طلبت الجمعية العامة الى جميع الموءسسات داخل منظومة الأمم المتحدة ضمان فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا وعلى الشركات عبر الوطنية والمصارف والموءسسات المالية وغيرها من الموءسسات التي تتعاون مع جنوب افريقيا •

وهناك مقررات عديدة أخرى صادرة عن الأمم المتحدة تدين استمرار تعاون حكومات بعض البلدان الغربية واسرائيل وكذلك تعاون شركاتها عبر الوطنية ومصارفها والموءسسات المالية الأخرى مع النظام العنصرى في بريتوريا في مختلف الميادين وتعيد تأكيد ان انشطة المصالح الاقتصادية والمالية وغيرها من المصالح الاجنبية العاملة في جنوب افريقيا بوجه خاص تشكل عقبة في طريق تحقيق الاستقلال السياسي والمساواة بين الأجناس واستغلال السكان الاصليين لمواردهم الطبيعية •

وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعتبر ان من واجب المجتمع الدولي ان يكفل التقيد بمقررات الأمم المتحدة القاضية بأن ينهي كافة الأعضاء جميع أشكال التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا • وهي توءيد تأييدا كاملا المقترحات العادلة التي تقدمت بها الدول الافريقية وغيرها من الدول من أجل تطبيق مجلس الأمن لجزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق •

وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ليست لها أية علاقات سياسية او دبلوماسية او اقتصادية او تجارية او عسكرية أو علاقات أخرى مع جنوب افريقيا وهي ، تبعا لذلك ، لم تبرم أى اتفاق تعاقدى أو اتفاق ترخيص أو غير ذلك مع نظام الفصل العنصرى في بريتوريا • وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ليست موطنا ولا بلدا مضيفا لأى شركة من الشركات عبر الوطنية •

والموءسسات والمنظمات القائمة في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تتقيد عمليا تقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بالمقاطعة والحظر المفروضين على نظام جنوب افريقيا العنصرى •

- - - - -